بمناسبة اليوم العالمي للطفل..

وزير التنمية الاجتماعية: البحرين تزخر بسجل حافل ومضيء من الإنجازات في مجال الطفولة

أكد أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية للطفولة أن مملكة البحرين تزخر بسجل حافل ومضيء من الإنجازات في مجال الطفولة، ويأتي ذلك استكمالاً لما تحقق في ظل المسيرة التنموية الشاملة التي انطلقت قبل خمس وعشرين عامًا بتولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم مقاليد الحكم، وفي ظل المتابعة المستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى الجهود المبذولة من كافة الجهات المعنية بشؤون الطفولة والتي ساهمت في تحقيق مملكة البحرين تقدمًا بارزًا على صعيد حماية وصون حقوق الطفل وتنشئته التنشئة السليمة المنشودة.

جاء ذلك بمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف العشرين من شهر نوفمبر من كل عام، حيث أشار وزير التنمية الاجتماعية إلى أن الاحتفال بهذا اليوم يأتي بهدف تعزيز التعاون الدولي والتوعية بحقوق الطفل وحمايته وتحسين رفاهيته، وذلك وفقاً لما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان حقوق الطفل في عام ١٩٥٩، موضحًا أن هذا اليوم يعد فرصة لتسليط الضوء على التقدم المحرز الذي حققته مملكة البحرين في مجال الطفولة والتأكيد على تبنيها أفضل الممارسات الرائدة في هذا المجال ما أسهم في تحقيق مؤشرات ملحوظة على صعيد الالتزام ببنود اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها في عام ١٩٩٢.

وبيّن وزير التنمية الاجتماعية أن البحرين حريصة على تنفيذ التعهدات الدولية لصون حقوق الطفل استناداً إلى المرتكزات والمراجع الوطنية والدولية، وتنفيذاً لما ورد في دستور مملكة البحرين، فضلاً عن اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع المنظمات الدولية واللجان التابعة لها المعنية بالطفل والتي من أهمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، موضحًا أن ذلك يأتي من أجل ضمان حقوق الطفل دون تمييز باعتبار مصالح الطفل الفضلى تشكل دائما الركيزة الأساسية في الإجراءات المتعلقة بالطفل.

وأوضح أسامة بن صالح العلوي أن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على تعزيز تعاونها مع الجمعيات ودعم مشاريعها الخاصة بالطفولة لتحقيق الأهداف المنشودة، مشيراً إلى منظومة الدعم المتكاملة في مملكة البحرين من السياسات والقوانين والبرامج التي تؤكد في مجملها أهمية تعزيز وحماية حقوق الطفل لتنشئة جيل واعٍ قادر على مواصلة بناء مستقبلَ البحرين بكفاءة واقتدار.

○ وزير التنمية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، أكد الوزير أن قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، والمعني بحماية الأطفال دون سن (١٨) عاماً، يعتبر نقلة نوعية في حماية الأطفال، وعليه اتخذت الوزارة من خلال مركز حماية الطفل كافة التدابير المباشرة والعاجلة لحمايتهم من سوء المعاملة والتعرض للخطر وتلبية احتياجاتهم وإعادة تأهيليهم وإدماجهم في المجتمع بشكل أكثر فعالية، بجانب العمل على رفع مستوى الوعي لدى الأسر والمجتمع بقضايا الأطفال، حيث قدم المركز خلال العام الحالي (٩٤) دورة تدريبية ومحاضرة، وذلك من خلال (٢٢) مبادرة بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة.

وأضاف أن مركز حماية الطفل يوفر خط نجدة ومساندة الطفل ٩٩٨، لتلقي الاتصالات على مدار الساعة، للتبليغ عن تعرض الأطفال للعنف أو سوء معاملة، مع الالتزام بالسرية التامة للمتصل، وتقديم خدمة الإرشاد والاستماع النشط، والتحويل للجهات المعنية، إلى جانب الاستشارات الأسرية والقانونية، والمساندة النفسية والاجتماعية.

من جانب آخر، ذكر الوزير أن المبادراتَ الوطنية لحماية حقوق الطفل اشتملت أيضًا على إنشاء مجمع الرعاية الاجتماعية الذي صُمم بأفضل المعايير، وبما يتوافق مع أهداف توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية، من خلال مراكز متخصصة للإيداع من أجل حماية الأطفال من التعرض للخطر أو سوء المعاملة.

وأشار العلوي في هذا السياق كذلك إلى ما يتمتع به الأطفال من ذوي الإعاقة من مميزات عدة والمتمثلة في توفير الحماية الشاملة لهم كبقية أفراد المجتمع، حيث تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توفير كافة أوجه الحماية والرعاية بما في ذلك التأهيل وتوفير الأجهزة التعويضية، والإشراف على المؤسسات والمراكز العاملة في هذا المجال.

وختامًا، لفت إلى أهمية اللجنة الوطنية للطفولة المشكّلة من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية المعنية، والتي تعمل على تنمية الطفولة في كافة مراحلها العمرية تربوياً وثقافياً ونفسياً، وتشرف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة (٢٠٢٣-٢٠٢٧) حيث أنها تمثل إطاراً موحداً لجميع الجهات ذات العلاقة من أجل تعزيز مكانة الطفل وحفظ حقوقه الصحية والتعليمية والاجتماعية.

مبادرات النيابة العامة حاضرة في اليوم العالمي للطفل..

رعاية ودليل استرشادي ومكتب للصلح والحماية من الابتزاز.. الأبرز

استراحات وغرف تحقيق خاصة.. وخبراء اجتماعيون للدراسة ورفع التوصيات

كتب: إسلام محفوظ

تنفرد مملكة البحرين بتجربة ناجحة في مجالات حماية الطفل وتمكينه من الحصول على حقوقه كافة التي كفلها له القانون ومراعاة مصلحته الفضلى، ولا شك تبقى النيابة العامة أحد أضلع النظام القضائي في المملكة التي شهدت واطلقت خلال السنوات القليلة الماضية عددا من المبادرات أصحبت محل اهتمام وتقدير ودراسة على مستوى المنطقة، هدفت إلى توفير الحماية القصوى للطفل خلال فترة التحقيق أو في التطبيق الأمثل لقانون العدالة الإصلاحية وحمايته من سوء المعاملة وبما يكفل الحماية الجنائية وتوفير الضمانات الحماية الكاملة له وكافة التجهيزات اللوجستية التي تضمن تحقيق الغرض.

وتزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للطفل تستعرض «أخبار الخليج» عددا من مبادرات النيابة العامة التي وضعت الأولوية لمصلحة الطفل، وهي المبادرات التي انطلقت بكل طاقاتها منذ تطبيق قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وعكس فكر متحضر في رعاية الطفل، بداية من مبادرة رعاية، التي تم اطلاقها في نهاية ٢٠٢١م، وبعدها إصدار الدليل الاسترشادي حول آلية سماع أقوال الطفل لمرة واحدة في جرائم الاعتداء الجنسي في ٢٠٢٣، واطلاق الحملة الوطنية التوعوية لحماية الاطفال من الاستغلال والابتزاز الالكتروني في يوليو من العام الحالي انتهاء بإنشاء مكتب الصلح في قضايا الأسرة والطفل سبتمبر الماضي.

مبادرة رعاية

أطلقت النيابة العامة مبادرة فريدة من نوعها على مستوى المنطقة في ديسمبر ٢٠٢١ وهي مبادرة «رعاية»، أبرزت الدور الاجتماعي الفاعل لحماية الطفل وتوفير كافة الضمانات الإنسانية له وإزالة الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة أو وقوعها أو إلى تعرض الطفل لما يدعو الى فرض الحماية أو إلى استحقاق الرعاية، وكذلك إزالة الإشكالات وحل المشكلات المؤدية الى التفكك الأسري، ومنح المستفيد كافة سبل الدعم سواء الاجتماعي أو النفسي أو المادي، بغية المساهمة في تأهيله، وحتى الان استطاعت ان تشمل المبادرة أكثر من ٣٠ أسرة وما يقرب من ٥٠٠ مستفيد من خدمات المبادرة قاربت نسبة الأطفال منهم ٨٠ %.

○ إحدى غرف التحقيق والبحث الاجتماعي.

الدليل الاسترشادي

دشنت النيابة العامة الدليل الاسترشادي لآلية سماع أقوال الطفل لمرة واحدة في جرائم الاعتداء الجنسي ضمن خطة خطواتها في توفير الحماية الكاملة للطفل والإحاطة باحتياجاته وتوفير الأجواء الصحية والنفسية المناسبة لتنشئته، حيث وضع الدليل شكلا من أشكال الحماية للأطفال في حالات تعرضه لجرائم الاعتداء الجنسي عبر سؤاله مرة واحدة في مراحل الاستدلال والتحقيق والمحاكمة، على نحو يراعي طبيعة شخصية الطفل عند سؤاله وسماع أقواله وبهدف تجنيب الطفل أية مؤثرات سلبية على تنشئته، وما قد يتعرض لها بسبب تلك الإجراءات وللحد من تكرار سماع أقوال الطفل، في قضايا الاعتداء الجنسي مراعاة لطبيعة شخصيته وبغية تلافي أية مضار نفسية قد يتعرض لها بسبب التحقيق معه.

الحماية من الابتزاز

شاركت النيابة العامة مع عدد من مؤسسات الدولة في انطلاق الحملة الوطنية التوعوية لحماية الأطفال من الاستغلال والابتزاز الإلكتروني والتعريف بكل مخاطر تعرض الأطفال لممارسات الاستغلال والابتزاز في الفضاء الإلكتروني ايمانا بدورها في حماية المجتمع والحفاظ على مقوماته البشرية والمادية، حيث شاركت إرادتها مع الجهات المعنية في تكثيف الجهود للإفاقة إلى مخاطر تلك الممارسات إزاء الأطفال، والعمل على رفع مستوى الوعي لديهم ولدى أولياء الأمور والمسؤولين عن تربيتهم في جميع الأوساط، بما في ذلك توعية الأطفال، ورفع مؤشر الرقابة لدى أولياء الأمور ومتولي المسؤولية عن الطفل في المجالات التي يوجد فيها، والإلمام بطرق التعامل مع الحالات التي من الممكن أن تكون ضحية للاستغلال والابتزاز الإلكتروني، وضوابط السماح للأطفال بالتعامل مع الفضاء الإلكتروني واستعمالهم الوسائط المتصلة بالإنترنت، فضلاً عن استخدام تطبيقات الحماية الإلكترونية.

مكتب الصلح

وفي سبتمبر الماضي أنشئ بنيابة الأسرة مكتب بمسمى «مكتب الصلح في قضايا الأسرة والطفل» يختص باتخاذ إجراءات الصلح فيما يحال إليه من قضايا نيابة الأسرة والطفل المقيدة عن الجرائم التي تقع في نطاق الأسرة، والجرائم التي يرتكبها طفل تجاوز خمس عشرة سنة ميلادية ولم يتجاوز ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة التي يجوز فيها الصلح أو التصالح أو التنازل قانونا، والتي ترى النيابة العامة إمكان حسم النزاع وإنهاء الخصومة فيها بما يجيزه القانون، ووفقاً للاعتبارات والمصالح المُقدرة قانونا، وهي خطوة في سبيل تعزيز دور النيابة في حل مشاكل الطفل والاسرة بشكل عام بناء على ما يتوافر لديها معلومات ومعطيات بناء على ما تباشره من قضايا أسرية.

استراحات البحث الاجتماعي

لم تكتف النيابة العامة بتطوير آليات عملها في مسار حماية الطفل على المستوي القانوني والقضائي بل أيضا وفرت من الخدمات واللوجستيات التي تضمن نجاح تنفيذ مبادراتها على أرض الواقع فخصصت استراحات للأطفال بمبنى النيابة العامة للأطفال أقل من ١٥ سنة وفرت بها للطفل الألعاب والشاشات المتخصصة لتقديم التوعية للطفل فترة انتظاره، كما خصصت استراحة للأطفال من ١٥ إلى ١٨ سنة فيها قصص وكتب توعوية تتناسب مع هذه المرحلة العمرية فترة انتظاره، واستراحة للمجني عليهم والشهود، كما اهتمت النيابة العامة بتدريب كوادرها في مجالات «البحث الاجتماعي» وتوفير خبراء اجتماعيين ونفسيين لدراسة حالة الطفل اجتماعيا ونفسيا وتهيئته قبل التحقيق من خلال استخدام الألعاب والرسومات وبذلك يسهل على الطفل عملية التعبير عن الواقعة، حيث انه قسم متخصص لدراسة حالة الطفل الاجتماعية والنفسية في النيابة العامة من خلال كتابة التقارير ورفع التوصيات المناسبة لحالة الطفل أسريا ونفسيا واجتماعيا بمعاونة عضو النيابة في التحقيق مع الطفل.

غرف التحقيق الطفل

كما وفرت النيابة العامة غرفة الباحثة الاجتماعية مع الطفل مهيأة بالألعاب التي تقلل من مستوى التوتر والضغط النفسي عند الطفل، حيث تقوم الباحثة باللعب مع الطفل قبل البدء بإجراءات التحقيق، وغرفة مزودة بكاميرا وسماعات صوت مخفية بحيث يتمكن المحقق الموجود في الغرفة الأخرى (غرفة عضو النيابة) بالاطلاع والاستماع الى كل ما يدور بين الباحثة الاجتماعية والطفل، في الوقت الذي تكون فيه غرفة عضو النيابة مزودة بشاشات مرآة عكسية تعكس كل ما يدور بين الباحثة والطفل وبدوره المحقق يوجه السؤال الى الباحثة والطفل عبر سماعات صوت مخفية ترتديها بشكل مخفي عن أنظار الطفل وتقوم بصياغته بشكل يتلاءم مع فهم الطفل وادراكه.

الالتقاء بالمساهمين والمستثمرين الجدد في منشأة JBF البحرين

١٣ نوفمبر ٢٠٢٤ شركة جي بي إف البحرين ذ.م.م.

استضافت الشركة حدث لقاء وترحيب مع المساهمين الجدد والمستثمرين الدوليين، «بقيادة ديفيدسون كيمبنر» في منشأة البولي إيثيلين تيرفثالات ذات التوجه الثنائي المحور (BoPET) في البحرين. وتجمع أكثر من ٢٠٠ موظف في أرض المصنع لهذه المناسبة، حيث تم تقديم أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة الدولي.

خلال هذه الجلسة التمهيدية، شارك فريق القيادة الأهداف والأولويات الجديدة للمنشأة، محددًا الاتجاه للمرحلة التالية من النمو والابتكار.

جي بي إف البحرين ذ.م.م. هي شركة رائدة في إنتاج أفلام PET ذات التوجه الثنائي المحور (BoPET) مع مرافق تصنيع حديثة قادرة على إنتاج أكثر من ٢٠٠ نوع من الأفلام لمختلف التطبيقات. ومع قدرة إنتاجية تتجاوز ٩٠,٠٠٠ طن متري سنويًا، تقف الشركة في طليعة الصناعة، حيث تقدم حلولاً مبتكرة لتلبية احتياجات السوق المتنوعة.

الرأي الثالث

الهوية الوطنية.. والتراث الثقافي غير المادي

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

بالأمس سألني أحد الأصدقاء: ما فائدة إقامة منتدى عالمي لسياحة الطهي؟ هل انتهت المواضيع والاهتمامات حتى نقيم منتدى عالميا لنعرف الفرق بين الباستا والبيتزا وبين المجبوس والمحمر؟ سؤال طبيعي على الرغم من «سطحيته».. والإجابة عنه واجبة، لتنوير الرأي العام بشأن أثر مثل هذه الفعاليات.

فقلت له: ليس الأمر متعلقا بتذوق الطعام والتعرف على فنون الطهي.. لقد أصبحت علوما تدرس في الجامعات والكليات، والمعاهد والمراكز.. وأضحت مصدرا جاذبا للسياحة وزيادة النمو الاقتصادي والإيرادات، كما أمست فرصا نوعية للوظائف والتخصصات للشباب الباحثين عن العمل.. أرباحها عديدة.

حينما جاء اللاعب البرازيلي «رونالدو» إلى البلاد، وزار أحد المطاعم الشعبية.. تناقلت الوسائل الإعلامية الخبر بشكل كبير.. أصبح باب البحرين مقصدا للسياح، ومحرك البحث «جوجل» كشف حجم المتابعة العالمية لذلك الخبر.. عن البحرين أولا.. وعن السياحة ثانيا.. وعن الثقافة البحرينية غير المادية ثالثا.

عدد المطاعم في مملكة البحرين تجاوز ١٥٥ مطعما سياحيا، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.. لدينا ٤٤٥ عربة طعام.. فضلا عن المشاريع المنزلية المتخصصة في الأكلات الشعبية.. وكلها تمثل مصدر دخل للأفراد والأسر والبيوت.. وخدمات الإقامة والطعام نمت بنسبة ١٠,٧% في عام ٢٠٢٣.. هذه الإحصائيات تؤكد أن فن الطهي محرك للتنويع الاقتصادي والسياحي.. وأن سياحة فن الطهي تعتبر من ضمن محركات التنويع الاقتصادي في البحرين.. وهي من عناصر التراث الثقافي غير المادي.

التراث الثقافي غير المادي هو: «مجموعة الطقوس والممارسات التي تتبنّاها الأمم والجماعات في التعبير عن نفسها، والتي تتّخذ مع تقادمها طابعاً مميزاً لدى الشعوب المنتمية إلى ثقافة معينة».. ومملكة البحرين صادقت على اتفاقية اليونسكو منذ عام ٢٠١٤، وتهدف الاتفاقية إلى صون التراث الثقافي غير المادي، تماشياً مع الاتفاقيات الدولية الأخرى الداعمة للتنمية المستدامة، والاحترام المتبادل بين المجتمعات البشرية.

هيئة البحرين للثقافة والآثار نجحت في إدراج «فن الفجري» المرتبط بمهنة صيد اللؤلؤ على قائمة التراث العالمي غير المادي للبشرية، وأقامت عدة ملتقيات متخصصة للتراث الثقافي غير المادي.. في أكتوبر الماضي نظمت الهيئة «ملتقى الشباب للتراث الثقافي غير المادي»، كما استضافت الهيئة في الأسبوع الماضي اجتماع ممثلي الدول العربية المشتركة في ملف ترشيح «الخيل العربي» للتسجيل في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لليونسكو، امتداداً لجهود مملكة البحرين للتعريف بالتراث الوطني وصونه، وفي قيادة ملفات الترشيح.

قائمة طويلة ومجالات عديدة في التراث الثقافي غير المادي شاركت فيها مملكة البحرين، وتمكنت من تسجيلها وتوثيقها علامة وطنية متميزة، وذات ارتباط بالثقافة العربية والهوية البحرينية.. ومن الأهمية بمكان إطلاع الرأي العام على هذه القائمة، ومملكة البحرين تمتلك سجلا حافلا وعناصر تراثية غير مادية متنوعة.. ومن المهم مواصلة الجرد الوطني للمحافظة على الثقافة غير المادية ذات الارتباط بالهوية البحرينية.

لذلك كله ولكثير غيره.. ليس الأمر متعلقا بالطهي والطعام، والمجبوس والمحمر.. ولكنه ثقافة أصيلة، وهوية وطنية، ورافد اقتصادي مهم.. في عالم يحترم المجتمع الذي يحافظ على هويته، ويعزز نقلها إلى الجيل القادم.. ويفتح فرص التوظيف للشباب.. وهذا مربط الفرس الذي يشغلنا اليوم.

كل التحية والتقدير لوزارة السياحة.. ولهيئة البحرين للسياحة والمعارض.. ولهيئة البحرين للثقافة والآثار كذلك.